وزير الإدارة المحلية والمحافظ حضرا الاجتماع على الهاتف

لجنة لمتابعة تأهيل المحطة الحرارية في حلب

| محمد منار حميجو

اتفقت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشعب على تشكيل لجنة مشتركة مع وزارة الكهرباء لمتابعة تأهيل المحطة الحرارية في محافظة حلب بعدما حدث جدل كبير داخل اللجنة على واقع الكهرباء في المحافظة.

وعقدت اللجنة أمس اجتماعاً برئاسة النائب فارس الشهابي وبحضور وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي لمناقشة الواقع الكهربائي، فحدث أثناء الاجتماع جدلاً حول المحطات الكهربائية وإعادة تأهيلها ما دفع الوزير خربوطلي إلى الاتصال مع وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف وفتح «السبيكر» حتى يتسنى للحضور الاستماع بعد إعلام الوزير بذلك.

وأثناء حديثه على الهاتف أكد مخلوف أنه تم تحويل كل الأموال التي طلبها محافظ حلب، ما دفع بالنائب الشهابي إلى التكلم مع المحافظ للتأكد من الموضوع فكان جوابه أنه لم يصل سوى ١٥٠ مليون ليرة، عاد وزير الإدارة المحلية واتصل وأكد أن الأموال تم تحويلها وفق الإطار القانوني والمؤسساتي.

وخلال الاجتماع تم الاتفاق على رفع الحمولة الكهربائية على خط النقل الأساسي ٢٣٠ إلى حدودها القصوى الممكنة بحدود ١٨٠ ميغا لتحقيق تغذية أكبر للمدينة، والإسراع بتركيب المحولات في الأحياء الشرقية وفق الخطة التدريجية الموضوعة بتحويل المبالغ المرصودة لتركيب الشبكة الكهربائية في القاطرجي والراموسة وذلك لتشغيل نحو ألفي منشأة صناعية.

كما تم الاتفاق على تثبيت ساعات التغذية بـ١٢ ساعة يومياً لكل المناطق الصناعية في حلب وزيادتها بعد الانتهاء من فصل الشتاء والتغذية المستمرة للمدينة الصناعية وتحديد الانقطاع من مساء الخميس وحتى صباح السبت وبما يماثل تماماً باقي المدن الصناعية في البلاد إضافة إلى الإسراع بالتعاقد مع الشركة الأجنبية التي تعهدت بإصلاح العنفة الخامسة لتشغيل المحطة الحرارية بأسرع ما يمكن.

شوارع ودوارات مغلقة وزيادة في الإشغالات المخالفة.. ومجلس مدينة طرطوس ينتظر جهات أخرى!!

| طرطوس- الوطن

أمور عديدة تساهم في استمرار الواقع المروري غير المقبول ضمن مدينة طرطوس وهي بحاجة ماسة للمعالجة من قبل السلطات المحلية ذات العلاقة أولها أن عدة شوارع رئيسية مازالت مغلقة لتاريخه بحجج أمنية في الوقت الذي سبق وتم فتح الشوارع المحيطة بفرع الحزب والمحافظة والأمن السياسي وأمن الدولة منذ أكثر من عام دون أن تفتح بعض الشوارع الأخرى.

إضافة لعدم السماح للسيارات بالوقوف في الجهة الجنوبية من حديقة الباسل كما بقية الجهات خاصة أن الشارع المحاذي لها من الجنوب واسع ويتسع لأكثر من سيارتين ذهاباً وإياباً حتى لو سمح بوقوف السيارات على جانبي الشارع وثالثها تعطّل إشارات المرور وعدم تحويلها للعمل على الطاقة الشمسية عند انقطاعات الكهرباء كما قيل سابقاً، ناهيك عن عدم فتح الدوار الكائن على الكورنيش الشرقي أمام مكتب صحيفة الوطن «شرق المصرف المركزي» حيث تم إغلاقه دون أي مبرر بعد فترة من انجازه وتشغيله، وعدم إزالة الإشغالات المخالفة المتموضعة على الأرصفة وبعض الشوارع «المشبكة العليا- قرب مخبز الرمل الآلي- المشبكة.. الخ»، والاستمرار في رمي مخلفات الأبنية والأوساخ في مداخل المدينة وعلى جانبي شارع ٨ آذار والإفرازات الحديثة شرق شارع ميسلون.. إلخ.

هذه الموضوعات وضعتها «الوطن» أمام رئيس مجلس مدينة طرطوس محمد زين وطلبنا منه بيان إمكانية معالجتها فجاءت الإجابات لتشير إلى أن القرار عند جهات محلية أخرى غير المدينة، فقال بخصوص فتح الشوارع التي مازالت مغلقة إن تلك الشوارع تمت بموجب قرارات من اللجنة الأمنية في المحافظة وعملية إعادة فتحها تحتاج إلى قرار معاكس وهذا ما تم عرضه أكثر من مرة على اللجنة الأمنية وستتم المتابعة بهذا الخصوص، وبالنسبة لضرورة السماح بوقوف السيارات من الجهة الجنوبية لحديقة الباسل أوضح زين أن هذا الموضوع يحتاج إلى قرار في اجتماع لجنة السير وسيتم الطرح والمعالجة في حال تمت الموافقة عليه في اجتماع لجنة السير القادم.

وبخصوص إصلاح جميع إشارات المرور المعطلة أكد أن مشروع تحديث الإشارات الضوئية قيد التنفيذ من قبل السورية للشبكات وحالياً في مراحله الأخيرة.

وحول ضرورة فتح الدوار على الكورنيش الشرقي عند صحيفة الوطن قال زين إن فتح الدوار مرتبط بتنفيذ الدراسة المرورية لشارع القدس الذي يقع غرب الدوار والذي يأخذ الاتجاه المعاكس من الشرق إلى الغرب، إضافة إلى فتح الشوارع المحيطة بشارع القدس ولاسيما أمام المصرف المركزي ومبنى الجاهزية والذي يسهل حركة المرور والمساهمة في عملية تفريغ السير وحركة السيارات من وإلى شارع القدس، وبخصوص منع رمي الأتربة ومخالفات البناء في مداخل المدينة وشارع /٨/ آذار فأكد أن المدينة اتخذت جميع الإجراءات لناحية وضع الشاخصات الدالة على عدم رمي الأنقاض تحت طائلة الغرامات والحجز، إضافة إلى كتب الحجز للسيارات المخالفة والتي عددها بالعشرات والتي لم ينفذ مضمونها، كما أن المدينة تسعى لتأمين مكب للأنقاض بالتنسيق مع المحافظة، علماً بأنه تم اعتماد سابقاً موقع لرمي الأنقاض وهو مقالع معمل الإسمنت ولم يُفعّل نظراً للمسافة الطويلة بين المدينة وبينه، موضحاً فيما يتعلق بالإشغالات الموجودة في المدينة، ولاسيما المشبكة والمشبكة العليا والفرن الفني أن المدينة تقوم بشكل يومي بتنفيذ الحملات لإزالة وقمع الإشغالات المخالفة وفق القانون المالي، كما أنها اتخذت عدة إجراءات حيث صدر قرار متضمن إغلاق الأكشاك الموجودة في شارع الأندلس بسبب مخالفتها لشروط الترخيص بزيادة المساحة المخصصة لكل كشك، كما قامت المدينة بعدة حملات لإزالة الإشغالات الموجودة في سوق النسوان كان آخرها الحملة المنفذة من ٢٠١٩/١١/٦ وحتى ٢٠١٩/١١/٧، وكذلك الحملات المنفذة لضبط وإزالة الإشغالات الموجودة في الوسط التجاري حيث تم مصادرة بضائع وإشغالات مخالفة وتنظيم ضبوط بحق المخالفين، وفيما يخص الإشغالات الموجودة قرب الفرن الفني فقد قامت المدينة بتشميع الأكشاك الموجودة في سوق الغمقة الغربية، وصدر قرار المكتب التنفيذي المتضمن تنظيم وضع الإشغالات أمام الأكشاك وعلى الأرصفة بمنح رخص إشغال بالمساحة المشغولة ضمن الأرصفة.

التعليم العالي تفجر مفاجأة لطلاب «المفتوح»..

٧ برامج وتخصصات أصبحت تعادل الإجازة في التعليم الحكومي وبالتالي السماح بالتقدم للمسابقات

| الوطن

فجرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مفاجأة طال انتظارها من خريجي الترجمة في التعليم المفتوح إضافة إلى خريجي عدة برامج تعليم مفتوح بجامعة دمشق، وذلك عندما أصدر مجلس التعليم العالي قرارا أصبحت بموجبه شهادة الترجمة معادلة لشهادة الأدب الإنكليزي أو الفرنسي في التعليم النظامي، وبالتالي بات يتسنى للخريجين التقدم إلى مختلف المسابقات المعلن عنها من الجهات الحكومية مقارنة مع الفترة السابقة التي تم استبعاد الخريجين من التقدم.

وبموجب قرارات التعليم العالي أصبحت جميع تخصصات المفتوح معادلة لشهادة التعليم النظامي وذلك في معرض التقديم على المسابقات أو تعديل الوضع في أي جهة عامة، حيث أصبحت الدراسات القانونية تعادل الإجازة في الحقوق، والترجمة معادلة للأدب الإنكليزي والفرنسي في الآداب والعلوم الإنسانية، وإدارة الأعمال والمحاسبة تعادل الإجازة في كلية الاقتصاد، ورياض الأطفال ومعلم الصف في المفتوح تعادل الإجازة في كلية التربية بالتعليم النظامي، وبالتالي تم إنصاف الخريجين بعد مطالبات ومناشدات كثيرة سابقة «تناولتها الوطن».

ولاقى القرار ردود أفعال كثيرة، حيث أكد عدد من الخريجين أن القرار أنصفهم بشكل واضح، مؤكدين أن طلبات وأوراق الكثير منهم (الترجمة) كانت ترفض في التقدم إلى المسابقات المعلن عنها في الدولة سواء «السياحة أو التربية» وذلك بسبب عدم اعتماد الإجازة في الترجمة ضمن الوظائف الحكومية والمسابقات التي تم الإعلان عنها خلال السنوات العشر الماضية وخاصة التي تحمل الطابع التدريسي والإداري، ما شكل معاناة لجميع الخريجين خلال الأزمة.

القرار رافقه تصعيد وتيرة المطالبات الطلابية وعلى وجه الخصوص في برنامج الإرشاد السياحي في جامعة البعث بضرورة مساواة شهادتهم بشهادة التعليم النظامي للحصول على حقهم في التقدم إلى الوظائف ومسابقات الهيئات التدريسية، علما أن القرار الجديد للتعليم العالي والبحث العلمي شمل عدداً كبيراً من برامج التعليم المفتوح ومنها برامج حديثة، واستثنى برنامج الإرشاد السياحي الموجود منذ أكثر من ١٠ سنوات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بينت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح صفاء أوتاني أن القرار يشمل أكثر من ٣٠ ألف طالب وطالبة في التعليم المفتوح، موضحة أن القرار شمل ٧ برامج وهي «الدراسات القانونية والمحاسبة والترجمة ورياض الأطفال ومعلم الصف وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإعلام».

> أوتاني لـ«الوطن»: ٣٠ ألف طالب وطالبة مستفيد.. ويعزز من شهادة التعليم المفتوح

ولفتت أوتاني إلى أن للقرار أهمية في السماح للخريجين بالتقدم إلى جميع المسابقات الرسمية والمطروحة من النقابات وعدة جهات، كما يعزز من قوة شهادة التعليم المفتوح ومساواتها بشهادة الإجازة في التعليم النظامي، كما يخلق القرار فرصة عمل جدية في القطاع العام بما يشمل الجوانب الإدارية، موضحة بأن القرار لم يستثن أي برنامج من برامج التعليم المفتوح بجامعة دمشق.

كما نوهت عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاتنة الشعال بأهمية القرار وانعكاسه إيجابا على طلاب الترجمة في الكلية.

أهل الحسكة دفعوا ١,٤ مليار ل.س رسوم بيع وتسجيل السيارات

| الحسكة - دحام السلطان

بيّن مدير نقل الحسكة عثمان فهد السلمان في حديث لـ«الوطن» أن واردات المديرية لقاء استيفاء رسوم تسجيل وفراغ وبيع وتجديد معاملات آلياتهم من الإجراءات المختلفة تجاوزت ملياراً والـ٣٨٣ مليون ليرة سورية خلال العام الماضي، وذلك بزيادة أكثر من ٢٥٠ مليون ليرة عن العام قبل الماضي.

وأوضح السلمان أن المديرية أنجزت خلال العام الماضي ٤٣٨٥٦ معاملة، لافتاً إلى أن عدد الآليات المسجّلة على مختلف أنواعها بلغ ١١٣١٦٤ آلية، منها ٣٢٤ آلية تسجيل حديث، و٦٩٠٣ آليات نقل ملكية، والباقي والبالغ عددها ١٠٢٤٩ آلية تجديد ترخيص.

وأشار إلى نقص الكادر البشري التخصصي اللازم للعمل، والحاجة إلى عاملين من اختصاص المهندسين الفنيين، وقد راسلت الوزارة بهذا الخصوص لسد النقص في الكادر التخصصي والبشري اللازم لعمل المديرية.

وأشار مدير النقل إلى أن حجم الصعوبات المرتبطة بآلية سير العمل تكمن أولاً بضعف الشبكة الإلكترونية وعملية الربط الإلكتروني بين المديرية والمركز ومديريات النقل في معظم المحافظات وهذا ينطبق أيضاً على الاتصال الهاتفي الأرضي الخارجي، إضافة إلى عدم توافر التيار الكهربائي النظامي الذي أثر سلباً في أداء الحواسيب في العمل، في ظل غياب وجود البدائل المناسبة للتيار الكهربائي الذي يعتمد على كهرباء المولّدة التي تعمل بدورها على الوقود المكرر بالطرق البدائية والزيوت المعدنية غير النظامية، ما زاد في تراكم الأعطال فيها وانعكس سلباً على الأداء في العمل، مشيراً إلى بأسعار أحبار الطابعات في المحافظة اللازمة لعمل المديرية اليومي، التي تضطر المديرية إلى شرائها من القطاع الخاص في السوق بأسعار مرتفعة جداً.

«التموين» تخالف «التموين»

مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: خالفنا صالات لـ«السورية للتجارة» ونعاملها كتاجر

| الوطن

صرّح مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب لـ«الوطن» بأن المؤسسة السورية للتجارة تعامل معاملة التاجر من ناحية خضوعها للرقابة للتموينية، مبيناً أن المديرية نظمت عدداً لا بأس به من ضبوط مخالفات بحق صالات «السورية للتجارة».

وأشار إلى وجود تراخ في عمل بعض الموظفين في المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود مواد منتهية الصلاحية في صالاتها، مؤكداً أنه في حال وجود حالات كهذه يعاقب الموظف المسؤول بموجب القانون ١٤ من الناحية القانونية مع توجيه عقوبة مسلكية من قبل الإدارة المسؤولة عنه، مؤكداً أن التحقيقات مستمرة في قضية أطنان الرز الفاسدة لدى «السورية للتجارة».

وخلال ندوة الأربعاء التجاري أمس، التي نظمتها غرفة تجارة دمشق للبحث في غلاء الأسعار والرقابة التموينية، أكد الخطيب أن الرقابة التموينية تنقسم إلى شقين، أحدهما خاص بالمواد المطروحة في الأسواق، وهو مهم جداً بحيث تسعى الوزارة إلى أن تكون كل المواد الموجودة في الأسواق سليمة ومطابقة للمواصفات القياسية السورية، والآخر مرتبط بوفرة المواد في الأسواق والأسعار، ففي حال عدم توافرها فإن الأسعار الموضوعة لها تبقى حبراً على ورق، مشيراً إلى أن الوزارة تسعى إلى توفير المواد الأساسية في الأسواق من خلال صالات السورية للتجارة.

وبين الخطيب أن المواد الأساسية وخاصة المستوردة تسعّر من قبل الوزارة، ومن ثم تعمّم أسعارها، أما المنتجة محلياً، فتسعّر مكانياً تبعاً لإنتاج كل محافظة، إذ تضاف أجور النقل من محافظة لأخرى لتحديد أسعار السلع بشكل دقيق.

من جهته، بين مدير دائرة الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تمام العقدة أن لدى الوزارة لجنة مختصة لتحديد الأسعار ودراسة بيانات التكلفة لكل تاجر أو مستورد، إذ تدرس هذه البيانات خلال أسبوع واحد من تاريخ وصولها ليخرج صك تسعيري للمواد، مشيراً إلى أن آلية التسعير في الوزارة تقسم إلى تسعير مركزي يخص المواد الأساسية للمواطن كالسمون والزيوت والأرز والسكر وفق بيانات التكلفة والرسوم والضرائب المدفوعة من التاجر في حال كانت المواد مستوردة، وتسعير مكاني تفوض بالبت فيه مديريات التموين في المحافظات من قبل وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبين أن هامش الربح يضاف بعد دراسة التكاليف وفق التعليمات الناظمة.

وأشار إلى أن لجنة التسعير تضم أعضاء من مصرف سورية المركزي وإدارة الجمارك العامة وبعض الفعاليات الصناعية والتجارية، لافتاً إلى وجود هاجس حكومي لإيصال الأسعار إلى الحدّ الملائم للمواطن.

ودعا عضو غرفة تجارة دمشق منار الجلاد المؤسسات الحكومية للتدخل بشكل إيجابي في الأنشطة الاقتصادية، ولمدة لا تقل عن ٥ سنوات، ريثما ينطلق الاقتصاد في سورية بشكل أفضل، مبيناً أنه لا بد من إيجاد حلول سورية بامتياز لحل مشكلة ارتفاع الأسعار.

كما دعا المؤسسات الحكومية لتأخذ دورها في السوق، على ألا تقل حصتها في السوق عن ٤٠٪، وتحديداً من أسواق البيع بالتجزئة لتكون منافساً قوياً.

وأشار الجلاد إلى أن المؤسسات الحكومية لديها البنية التحتية والتجهيزات اللوجستية التي تؤهلها لتكون منافساً قوياً في هذا المجال، بحيث تكون ضابطة لأسعار السوق، خاصة في ظل تذبذب الأسعار حالياً في السوق، وفي حال كانت المواد المطلوبة في السوق مستوردة، لابد من دخولها كمستورد وبائع في الوقت نفسه، الأمر الذي يمكّن المواطنين من معرفة الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع الأسعار، وبالتالي لابد من التدخل الحكومي لضبط الأسعار بشكل دائم.

وضع الأمطار جيد في حماة واستعدادات لدرء «الغمر»

| حماة- محمد أحمد خبازي

شهدت محافظة حماة حتى صباح أمس هطلات مطرية ساهمت في تعديل حرارة الجو وإنعاش المحاصيل الزراعية عموماً والقمح والشعير والخضار الشتوية خصوصا، وبلغت الكميات الهاطلة في حماة حتى صباح أمس ١٩٤ ملم يقابلها بالعام الماضي ٣٠٤ ملم، وفي سلمية ١٣٩ ملم يقابلها ٢٦١ ملم، وفي محردة ٢٥١ ملم يقابلها ٣٣٢ ملم، وفي مصياف ٩١٧ ملم يقابلها ١٦٦٧ ملم، وفي وادي العيون ٩٨٣ ملم يقابلها بالعام الماضي ١٤٩٣ ملم.

أما في منطقة الغاب فقد بلغت الكميات الهاطلة بالسقيلبية ٣٧٨ ملم يقابلها بالعام الماضي ٤٢٠ ملم، وفي الكريم ٥٢٦ ملم يقابلها ٥٧٠ ملم، وعين الكروم ٤٧٦ ملم يقابلها ٨٧٤ ملم وفي سلحب ٤٤١ ملم يقابلها ٥٥٦ ملم.

وبيّن مدير زراعة حماة عبد المنعم الصباغ لـ«الوطن» أن كميات الأمطار التي هطلت تباعاً جيدة جداً وتؤثر في المحاصيل المزروعة إيجابياً، وخصوصاً القمح والشعير والخضار الصيفية كالفول والبزلاء والبصل والثوم، وهي تشكل ريات إنبات كاملة للمحاصيل المذكورة وتوفر الكثير على الفلاحين الذين يعتمدون الزراعة المروية لا البعلية التي تنتعش أيضاً بهذه الأمطار.

وأوضح أن خطة زراعة القمح والشعير نفذت ١٠٠ بالمئة، وهي ٢٦٥٠٠ هكتار قمح، منها ١٥ ألف هكتار مروية و١١٥٠٠ هكتار بعلية، ومن الشعير ١٢٧ ألف هكتار بعلية و٨ آلاف هكتار مروية.

وبيّن المدير العام للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب المهندس أوفى وسوف أن انعكاس هذه الأمطار إيجابي على المحاصيل المزروعة، حيث تعدل حرارة الجو وتنعشها.

ورداً على سؤال حول خطر الغمر الذي قد يصيب الأراضي الزراعية أوضح وسوف أن الهيئة اتخذت كل الاحتياطات اللازمة لدرء الغمر، حيث تم تعزيل كل المصارف التي تشهد اختناقات، وعن واقع الزراعة أوضح أنه حتى اليوم تمت زراعة ٣٦ ألف هكتار من القمح من أصل المخطط له ٦١ ألف هكتار، ومن الشعير ١٧٠٠ هكتار من المخطط له ٣٦٧٠ هكتاراً، ومن البطاطا ١٧٠ هكتاراً وهي ببداية زراعتها و١٦٠٠ هكتار من النباتات العطرية والطبية.